

Distr.: General  
9 October 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والستون

جنيف، ٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

## جدول الأعمال المؤقت وشروحه

### أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية
- ٣- تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: تسخير البنيان المالي الدولي لخدمة التنمية
- ٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والستين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً- شرح جدول الأعمال المؤقت

### البند ١

#### إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

١- يرد في الصفحة ١ جدول الأعمال المؤقت للدورة.

#### الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشرحه TD/B/EX(62)/1

### البند ٢

#### تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥ : تحويل الاقتصادات الريفية

٢- سيُقدم إلى مجلس التجارة والتنمية تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية. ويناقش التقرير في هذا العام التحول الهيكلي للاقتصادات الريفية في أقل البلدان نمواً، مسلطاً الضوء على الأهمية البالغة لهذا التحول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويخلص التقرير إلى أن هذا التحول ينبغي أن يشمل تحديث الأنشطة الزراعية وتنويعها لتشمل الأنشطة الريفية غير الزراعية، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من التآزر بين الاثنين. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشجع هذا التحول زيادة الطلب في الريف، وأن يعزز في الوقت نفسه استجابة العرض لهذه الزيادة في الطلب. ويسلط التقرير الضوء على ما ينطوي عليه الاستثمار في الهياكل الرئيسية، الذي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف، من قدرة على زيادة الطلب في الريف. ويؤكد التقرير أيضاً أهمية التسلسل والتصميم المناسبين، بما في ذلك أساليب البناء القائمة على العمالة والشراء المحلي، في جعل أثر التحول بالغاً. ويختتم التقرير بتحديد سياسات التحول الهيكلي الريفي في مجالات التمويل، والتكنولوجيا الزراعية، والمشاريع والابتكار، والموارد البشرية، والمؤسسات. ويؤكد التقرير أيضاً أن على المجتمع الدولي، الذي اعتمد أهداف التنمية المستدامة، أن يبدي الإرادة السياسية الضرورية بتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ويشمل ذلك تزويد أقل البلدان نمواً بالمساعدة الإنمائية الرسمية بالقدر الذي يتناسب مع التحديات الرئيسية التي تعترض هذه البلدان في تحقيق الأهداف.

#### الوثائق

تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥ : تحويل الاقتصادات الريفية UNCTAD/LDC/2015 والاستعراض

### البند ٣

#### تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: تسخير البنيان المالي الدولي لخدمة التنمية

٣- ستتيح مداوالات مجلس التجارة والتنمية في إطار هذا البند فرصة استعراض بعض المسائل المهمة الواجب تناولها من أجل إنشاء نظام نقدي ومالي دولي أكثر استقراراً وشمولاً يمكنه مواجهة التحديات التي تعترض التنمية في السنوات المقبلة. وسينظر المجلس في أوجه القصور القائمة، ويحلل أوجه الضعف الناشئة، ويدرس المقترحات والمبادرات الداعية إلى الإصلاح.

٤- وتشير الفصول من الثالث إلى السادس من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥، بوصفه الوثيقة الأساسية التي تستند إليها مداوالات المجلس، إلى أوجه القصور في أداء النظام النقدي والمالي الدولي، وهو النظام الذي ينبغي أن تتوافر لديه القدرة، في الوضع المثالي، على تنظيم السيولة الدولية، وتجنب الاختلالات الكبيرة والمستمرة، والسماح بسياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية. غير أن السيولة الدولية وحركات رأس المال عادة ما تستجيب للأحوال الاقتصادية في البلدان المتقدمة وليس للاحتياجات الفعلية في البلدان النامية. ويتناول التقرير أيضاً دور المصارف الدولية الكبرى ووكلاء الوساطة المالية، الذين زادت أنشطتهم بسرعة أكثر كثيراً من قدرة أية مؤسسة عامة، سواء وطنية أم متعددة الأطراف، في تنظيم هذه المؤسسة بصورة فعالة. ويبين التقرير أن المبادرات التي أُطلقت مؤخراً بهدف تحسين عملية التنظيم لا تزال مترددة وضيقة. ولا يمكن لهذا النظام المختل وظيفياً أن يمنع حدوث سلاسل الازدهار والركود ولا أزمات الديون المتكررة. وعند حدوث هذه الأزمات، يؤدي هذا النظام إلى تسوية غير متناظرة تلقي معظم العبء على عاتق البلدان المدينة وتزيد من التحيز المسايير لاتجاهات الدورات الاقتصادية. وثمة حاجة إلى توفير آلية لتسوية الديون، لا سيما الديون السيادية الخارجية، تقلل إلى أدنى حد ممكن من تكاليف الأزمة، وتوزع هذه التكاليف بصورة عادلة بين مختلف الأطراف، وتستعيد النمو الاقتصادي والقدرة على تحمل الديون. وأخيراً، يتناول التقرير المسائل الرئيسية في سياق التمويل الطويل الأجل للتنمية، الذي تؤدي المؤسسات العامة المتخصصة والآليات دوراً محورياً في توفيره.

#### الوثائق

تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥: تسخير البنيان المالي  
الدولي لخدمة التنمية

UNCTAD/TDR/2015

والاستعراض

## البند ٤

### تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين

٥- سيُعرض على نظر المجلس تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين، المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

#### الوثائق

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية  
البرنامجية عن أعمال دورتها الثانية والسبعين TD/B/WP/277

## البند ٥

### مسائل أخرى

٦- تلقت أمانة الأونكتاد طلباً واحداً للإدراج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/19 قائمة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

#### الوثائق

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من  
النظام الداخلي للمجلس: الطلب المقدم من الشبكة  
الأوروبية المعنية بالديون والتنمية TD/B/EX(62)/R.1

## البند ٦

### تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثانية والستين